

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
<b>النمو الاقتصادي:</b>			
<b>تحقيق نمو اقتصادي مناسب وزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اعتماداً على نمو القطاعات غير النفطية، وزيادة متوسط نصيب الفرد وتحسين مستوى المعيشة.</b>			
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بلغ عدد المشاريع المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار 710 مشروع (صناعي، خدمي، زراعي)، منها 216 مشروع من المركز الرئيسي.</li> </ul>	تهيئة بيئة مواتية للاستثمار، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.	<b>أولاً: مناخ الاستثمار:</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مواصلة معالجة الاختلال المؤسسي الناجم عن تعدد الجهات المعنية بالاستثمار، وتعديل قانون الاستثمار.</li> <li>- إعداد برنامج تنفيذي لتشخيص المعوقات أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية وإيجاد الحلول الموضوعية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صدور اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار، وتفويض المزيد من الصلاحيات لمكاتب الهيئة العامة للاستثمار في <b>محافظات</b> المهرة، حضرموت و<b>محافظة إب</b>.</li> </ul>		إزالة كافة العوائق أمام الاستثمار وتعزيز حرية الأسواق.
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استمرار تبسيط إجراءات تسجيل المشروعات الاستثمارية في المركز الرئيسي والفروع.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض متوسط الفترة الزمنية لتسجيل مشاريع الاستثمار إلى 8 أيام في المركز الرئيسي للهيئة العامة للاستثمار وبما لا يتجاوز 11 يوم في الفروع.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد آلية الشراكة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.</li> <li>- <b>تفعيل نشاط ودور منظمات القطاع الخاص</b> ورجال الأعمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك مجموعات رجال الأعمال مع نظرائهم في الدول الأخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صدور القانون رقم 28 لعام 2003 بشأن الغرف التجارية الصناعية واتحادها العام، وتشكيل الهيئة الإدارية للاتحاد العام.</li> <li>- إنشاء وبدء نشاط المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توسيع مجالات استثمار للقطاع الخاص.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجالات رئيسية <b>مثل</b> النقل والاتصالات، والكهرباء</li> </ul>		
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- زادت القروض المتوسطة والطويلة الأجل المسحوبة للقطاع الخاص من القطاع المصرفي <b>بنسبة 25.5%</b> في المتوسط.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم مشاريع تعديل جميع القوانين الخاصة بالمنظومة المالية إلى مجلس النواب.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد الدراسات ومشاريع تعديلات منظومة القوانين المالية وتحديد الثغرات والنواقص فيها، ووضع المقترحات المناسبة حيالها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنمية وتعبئة الموارد المالية المحلية والأجنبية وتنويع مصادرها.</li> </ul>	<b>ثانياً: الاستقرار الاقتصادي:</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بدء تحويل الموازنة من موازنة البنود والوظائف إلى موازنة البرامج والأداء بصورة متدرجة.</li> <li>- إعادة النظر في توييب الموازنة بحيث تتضمن كافة الموارد المحلية والمشاركة والعامة المشتركة المنصوص عليها في المادة (123) من قانون السلطة المحلية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تشكيل لجنة عليا لإصلاح الموازنة، وتعزيز اللامركزية الإدارية والمالية.</li> </ul>		<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم، وتنمية الاستثمارات المحلية والخارجية استمراراً لعملية الإصلاح.</li> <li><b>1- السياسة المالية:</b></li> </ul>

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بدء نقل الصلاحيات المالية والإدارية إلى المديرية التي اكتملت فيها البنية الوظيفية.</li> <li>- عرض تعديلات قانون الزكاة على مجلس النواب.</li> <li>- تقديم مشروع قانون الموارد المالية للوحدات الإدارية إلى مجلس النواب..</li> </ul>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بدء تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات.</li> <li>- إجراء التعديلات المقترحة للقوانين الجمركية والضريبية وتقديمها لمجلس النواب لإقرارها.</li> <li>- استمرار التشاور حول القوانين المالية مع القطاع الخاص.</li> <li>- تخفيض الرسوم الجمركية لمعظم السلع المستوردة إلى فئتين (5%، 10%).</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تشكيل لجنة من ممثلي القطاع الخاص ووزارة المالية ومصحة الضرائب لمراجعة النظام الضريبي، ودراسة مشاريع التعديلات المقترحة على القوانين الضريبية والجمركية بما في ذلك قانون الضريبة العامة على المبيعات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصلاح الأوعية الضريبية والجمركية الحالية مع مراعاة الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات، وكذلك التعليمات والأدلة اللازمة لتطبيق القانون.</li> <li>- توسيع استخدام نظام الحاسوب، ورفع مهارات وقدرات العاملين في الجهاز الضريبي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعديل تاريخ العمل بقانون الضريبة العامة على المبيعات إلى 2005/7/1.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة الإيرادات الضريبية وتنويع مصادرها وأوعيتها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نشر الوعي الضريبي والجمركي بين المكلفين، وتطبيق نظام الضريبة المقطوعة والإقرار الذاتي للمكلفين.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصدار قانون يرشد وينظم الإعفاءات الضريبية والجمركية بما يساهم في زيادة الإيرادات غير النفطية وينوع مصادر وأوعية الإيرادات العامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دراسة القوانين الخاصة بالمؤسسات والهيئات الحكومية التي تستفيد من نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية الحالي بغرض الترشيد والتنظيم.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع في ثلاثة منافذ جمركية في عدن ومنفذين جمركيين في محافظة حضرموت، وبدء تركيب النظام في المنافذ الجمركية الثانوية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى والبدء بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع النظام الجمركي الآلي "سكودا" والتحضير لتركيب النظام في المنافذ الجمركية الثانوية.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد مشروع القانون وبدء إجراءات إصداره</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دراسة قضية التهريب وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.</li> </ul>		

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تضمين البرنامج الاستثماري السنوي البيانات الفنية والمالية حول المشاريع، والتأكد من أنها تعكس إستراتيجية القطاعات وأولوياتها وأهدافها.</li> <li>- إعمال المعايير العلمية عند تقدير تكلفة المشاريع وضبط إجراءات المناقصات والإشراف الفني الدقيق عليها لضمان تنفيذها وفقاً للمواصفات وفي المواعيد المحددة.</li> </ul>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ترشيد الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الاستثماري، مع زيادة نصيب الإنفاق الاجتماعي وبيان مخصصاته التفصيلية.</li> <li>- التركيز على رفع كفاءة الإنفاق على التعليم والصحة مع الأولوية للتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بلغ معدل نمو النفقات العامة 30.8%، 13.9% على التوالي خلال عامي التقرير، ونصيب الإنفاق الاجتماعي 8%، 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي خلال عامي التقرير.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراجعة هيكل الإنفاق العام وزيادة نصيب الإنفاق الاجتماعي الأساسي.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ خطة فصل النفقات، والبدء بتطبيقها في موازنة 2006، على التعليم والصحة كمرحلة أولى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التنسيق بين المختصين في وزارات المالية، التخطيط والتعاون الدولي، التربية والتعليم، والصحة والسكان لوضع الأسس والمعايير لفصل نفقات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، وإعداد خطة تنفيذية للفصل.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إلغاء الدعم عن المشتقات النفطية بشكل تدريجي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- دراسة بدائل إلغاء دعم المشتقات النفطية الذي ارتفع إلى حوالي 5%، 6% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في عامي التقرير.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استمرار اعتماد الزيادة السنوية في المرتبات، وإجراء التسويات وصرف العلاوات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ وصرف العلاوات والتسويات للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والقوات المسلحة والأمن وكذلك بدل غلاء المعيشة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع سياسة للأجور، وزيادة الأجور الحقيقية للعاملين في الجهاز الإداري للدولة والقوات المسلحة والأمن.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بدء تنفيذ الاستراتيجية على مراحل.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المحافظة على عجز الموازنة في الحدود الآمنة، وبما لا يزيد عن 4%.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- زادت نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي عن المستهدف في عام 2003، وكانت أقل من المستهدف في عام 2004.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- المحافظة على توازن الموازنة العامة للدولة والسيطرة على العجز.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- دراسة إمكانية البدء في إصدار السندات الحكومية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تغطية العجز الصافي في الموازنة العامة من خلال إصدار أذون الخزانة..</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بدء تنفيذ المرحلة الأولى من تحديث النظام المالي والمحاسبي في وزارات المالية، والصحة، والتربية والتعليم، والأشغال العامة، والتي تغطي 70% من الموازنة العامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقديم خطة إجرائية لتنفيذ التصنيف الوظيفي للموازنة العامة للدولة تتضمن 14 خطوة إجرائية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع نظام انتقالي لتخطيط وتوجيه النفقات المتعلقة بالفقر وربط قاعدة بيانات الخدمة المدنية والمالية.</li> </ul>	

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكمال تركيب الأجهزة والتدريب عليها في الوزارات.</li> <li>- استكمال ربط قاعدة البيانات في الخدمة المدنية مع برنامج النظام المالي والمحاسبي الآلي في وزارة المالية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اختيار شركة محلية لإقامة البنية التحتية لمشروع تطوير النظام المالي والمحاسبي والتي قامت بتركيب وتشغيل 33 سيرفر و 500 جهاز كمبيوتر.</li> <li>- بدء ربط بيانات الخدمة المدنية والمالية ضمن مشروع تطوير الإدارة المالية والمحاسبية للربط الآلي لمعظم مؤسسات الدولة وإنشاء قاعدة بيانات موظفي الخدمة المدنية.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع المشاريع والبرامج وفق استراتيجية التخفيف من الفقر.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إلزام الجهات بسرعة تنفيذ المشاريع قيد التنفيذ وإعطائها الأولوية عند تخصيص الموارد، وضع الأولوية كذلك للمشاريع ذات التمويل الخارجي.</li> </ul>	قيام الوزارات بوضع أولويات المشروعات في ميزانياتها المقترحة لعام 2003.	<b>نققات التنمية:</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحفاظ على زيادة النسبة الحالية لمخصصات الصيانة من الإنفاق العام.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بلغ نصيب نققات الصيانة من الإنفاق العام حوالي 1.2% في المتوسط لعامي التقرير.</li> </ul>	زيادة نققات التشغيل والصيانة على ضوء التوصيات الناجمة عن الدراسات التحليلية القائمة والإضافية المطلوبة.	<b>التشغيل والصيانة:</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض التحويلات والإعانات الجارية بحوالي 29%</li> <li>- إلزام المؤسسات العامة بتقديم تقاريرها لوزارة المالية بشكل ربعي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- زادت التحويلات الجارية بنسبة 9%، والدعم للعجز الجاري للمؤسسات المتعثرة بنسبة 16.7% في المتوسط لعامي التقرير.</li> </ul>	تخفيض التحويلات إلى المؤسسات الحكومية وإلزام المؤسسات التي تتلقى تحويلات تقديم موازنتها وكشوف التشغيل إلى وزارة المالية بشكل ربعي.	<b>رفع كفاءة المؤسسات العامة:</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- السيطرة على نمو العرض النقدي، واتخاذ الإجراءات الكفيلة ببقاء التضخم عند أرقام فردية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نما العرض النقدي بنسبة 18% و 20% على التوالي خلال عامي التقرير، وبلغ معدل التضخم 12.1%، 10%.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- السيطرة على نمو العرض النقدي ومنع التمويل بالعجز.</li> </ul>	2- السياسة النقدية: تبنى سياسة نقدية تتوافق مع اقتصاد السوق الحر مع التأكيد على مبدأ الرشادة.
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكمال الإجراءات الدستورية لإصدار القانون.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- أقر البنك المركزي تعديلات على قانونه ورفعها إلى مجلس الوزراء الذي وافق بدوره عليها وأحاله إلى مجلس النواب لاستكمال الإجراءات.</li> </ul>	إصدار قانون تنظيم النظام المصرفي	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استمرار إجراءات تحرير الفائدة الدائنة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- بقاء أسعار الفائدة المدينة محررة، واستمرار ربط أسعار الفائدة الدائنة بسقوف دنيا.</li> </ul>	تحرير أسعار الفائدة	

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
<p>- اتخاذ قرار بشأن إنشاء سوق للأوراق المالية، والتحول من سياسة أذون الخزانة إلى أدوات مالية جديدة تخدم أغراض التنمية.</p>	<p>- تحريك مشروع قانون إنشاء سوق الأوراق المالية بناءً على توجيه رئيس الوزراء، وإعادة تشكيل اللجنة الفنية وتعديل مشروع القانون في ضوء المستجدات.</p>	<p>- إنشاء سوق الأوراق المالية</p>	<p><b>3- إصلاح القطاع المالي:</b> الاهتمام بقدرة القطاع المالي على تعبئة المدخرات وتسخيرها للاستثمارات الإنتاجية.</p>
<p>- استيفاء ذلك بصورة متدرجة قبل عام 2009.</p>	<p>- رفع رؤوس أموال البنوك العاملة إلى 6 مليارات لتقوية مراكزها المالية - تعزيز الرقابة على البنوك التجارية من خلال شبكة المعلومات، وإدخال وسائل حديثة لتنظيم العمل المصرفي.</p>	<p>- تعزيز رأس المال والاحتياطي المالي وخاصة للبنوك المملوكة للدولة، واستكمال ترتيب البنوك التجارية وفق نسب المخاطرة وتبني إستراتيجية إشرافية لكل بنك.</p>	
<p>- إنشاء وحدة لدعم الصادرات الزراعية والعمل على تخفيض تكاليف النقل الجوي. - تقديم مشروع قانون التجارة الخارجية إلى مجلس النواب. - استكمال دراسة مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني من قبل مجلس الوزراء وتقديمه إلى مجلس النواب. - استكمال دراسة مشروع لائحة إنشاء الأسواق الحرة في الموانئ الرئيسية وتقديمه إلى مجلس النواب. - تقديم مشروع قرار تنظيم وحظر استيراد السلع والمنتجات المعدلة جينياً إلى مجلس النواب.</p>	<p>- صدور قرار مجلس الوزراء رقم 192 بشأن تنظيم صادرات المنتجات الزراعية واتخاذ إجراءات تلزم المصدرين بسلامة المنتجات الزراعية. - إعداد مشروع تنمية الصادرات غير النفطية. - إعداد مشروع قانون التجارة الخارجية. - صدور القانون رقم 20 بشأن الأسماء التجارية. - استكمال إعداد مشروع قانون براءة الاختراع. - استكمال مناقشة مشروع قانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناتجة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية. - إعداد مشروع لائحة إنشاء الأسواق الحرة في الموانئ الرئيسية. - إعداد مشروع قرار تنظيم وحظر استيراد السلع والمنتجات المعدلة جينياً.</p>	<p>- رفع القيود التجارية عن بقية السلع المنتجة محلياً و تحفيز مشاريع الإنتاج كثيفة العمل للتصدير.</p>	<p><b>4- القطاع الخارجي:</b> تعزيز سياسة تنمية الصادرات، ولا سيما التي تساعد على خلق فرص للفقراء واستيعاب التكنولوجيا، واستكمال إجراءات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.</p>
<p>- تقديم مشروع قانون تنظيم سياسة الاقتراض العام إلى مجلس النواب. - استكمال ربط نظام ديمفاس بالجهات ذات العلاقة.</p>	<p>- إعداد مشروع لائحة تنظيم استخدام القروض والمساعدات الخارجية واستكمال إجراءات تطبيق نظام إدارة القروض (ديمفاس).</p>	<p>- تطبيق نظام إدارة الدين في البنك المركزي ووزارة المالية مع صلة مناسبة مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.</p>	

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية بدءاً من عام 2005 وبنسبة 16%.</li> <li>- إعداد مشروع قرار بقائمة السلع والمنتجات الممنوع استيرادها لإقراره من قبل مجلس الوزراء.</li> <li>- استكمال إقامة مناطق تجارة حرة مع بعض الدول العربية ودول تجمع صنعاء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صدور قرار وزير المالية رقم 13 بشأن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع العربية المتبادلة وفقاً لبرنامج منطقة التجارة العربية الكبرى.</li> <li>- تحديد قائمة السلع والمنتجات الممنوع استيرادها.</li> <li>- إعداد التصورات حول موائمة القوانين والتشريعات النافذة في كل من اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي.</li> <li>- إعداد مشروع إقامة مناطق تجارة حرة مع كل من جيبوتي وسوريا والإمارات.</li> <li>- إقرار اتفاق دول تجمع صنعاء ودراسة إقامة منطقة تجارة حرة بين هذه الدول.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مواصلة إجراءات التكامل مع دول مجلس التعاون الخليجي، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- حصر وتقييم ممتلكات وأصول المؤسسات والوحدات الاقتصادية المتعثرة والتي تم تصفيتها.</li> <li>- استكمال إجراءات دمج بنوك القطاعين العام والمختلط.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- خصخصة 11 وحدة اقتصادية، 7 منها تم بيعها بالمزايدة العلنية، وبيع وحدة واحدة لمستثمر محلي، وضم وحدة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية، في حين تم تحويل وحدتين إلى شركتين مساهمتين للعاملين فيهما.</li> <li>- صدور قرار مجلس الوزراء بدمج كل من البنك الأهلي وبنك الإسكان والبنك اليمني للإنشاء والتعمير وبنك التسليف التعاوني الزراعي في بنك واحد للتنمية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ برنامج الخصخصة.</li> </ul>	<p><b>ثالثاً: إعادة هيكلة الاقتصاد:</b></p> <p>إزالة كافة العوائق أمام حرية الأسواق، وتحقيق النمو الاقتصادي وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني والتخفيف من الفقر.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديث الدراسات وإعداد النظام القانوني لإنشاء المناطق الصناعي.</li> <li>- تبني سياسات اقتصادية لتنمية موارد بديلة للموارد النفطية، واستغلال الغاز الطبيعي في الاستهلاك المحلي والبحث عن أسواق خارجية لتصديره.</li> <li>- إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية ودعم المزارعين بخفض كلفة شبكات الري لصغار المزارعين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صدور قرار مجلس الوزراء بشأن إعداد النظام القانوني وخطة ترويجية لتنفيذ وإدارة المناطق الصناعية، وتحديث دراسات الجدوى الاقتصادية لمناطق مثلث عدن/لحج/أبين، الحديدية، وبروم في حضرموت.</li> </ul>		<p><b>رابعاً: مصادر النمو والقطاعات الواعدة:</b></p> <p>تحقيق النمو الاقتصادي وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني والتخفيف من الفقر.</p>
<p><b>تنمية الموارد البشرية:</b></p> <p>تنمية قدرات الإنسان وتهيئة البيئة الصالحة للإنتاج والمشاركة وتعزيز دور المجتمعات المحلية.</p>			

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- بدء تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني.</li> <li>- بدء برنامج التوعية بالقضايا السكانية بين أفراد القوات المسلحة والأمن.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني.</li> <li>- عقد المؤتمر الوطني لمعالجة المشكلات السكانية وتفعيل المشاركة المجتمعية في تقديم وتنفيذ الحلول المقترحة.</li> <li>- إدماج قضايا السكان في المناهج التربوية بالمدارس والجامعات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تكثيف برامج السكان في الإعلام.</li> </ul>	<p><b>1- الوضع السكاني:</b></p> <p>السيطرة على النمو السكاني المرتفع من خلال استهداف معدل النمو السكاني والحد من الهجرة الداخلية إلى المدن.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديث استراتيجية إصلاح القطاع الصحي لتقييم الوضع وتحديد الصعوبات والعقبات.</li> <li>- استكمال إنشاء المراكز التخصصية لعلاج الأمراض المستعصية وتجهيز المستشفيات بالأجهزة الحديثة وتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صدور أمر رئيس الوزراء بتشكيل لجنة من المالية والتخطيط والصحة لحصر المشروعات المتعثرة وإعداد دراسة لتقديم الحلول المناسبة.</li> <li>- تكثيف برامج التأهيل والتدريب للكادر الصحي وبدء إعادة توزيعه على المناطق المحرومة والفقيرة.</li> <li>- اعتماد التخطيط الصحي بدء من المديرية وصولاً للخطط المركزية.</li> <li>- تحديث القائمة الوطنية للأدوية ورفع نصيب الأدوية المجانية من موازنة صندوق الدواء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التوسع في إنشاء الوحدات الصحية وتأهيل وتدريب الكادر الصحي.</li> <li>- نقل السلطات الإدارية إلى المناطق الصحية، وتوفير الأدوية المجانية للفقراء.</li> </ul>	<p><b>2- الوضع الصحي:</b></p> <p>توفير خدمات صحية جيدة وقريبة من السكان من خلال المرافق الصحية الحكومية ولا سيما في الريف وتطبيق نظام المناطق الصحية، وتوفير الأدوية الأساسية وجعلها في متناول محدودي الدخل والفقراء.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد استراتيجية التعليم الثانوي واستراتيجية التعليم العام.</li> <li>- توفير 120 مليون دولار من الجهات المانحة لدعم استراتيجية التعليم الأساسي.</li> <li>- استحداث قطاع خاص في الوزارة يعنى بتعليم الفتاة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعادة توزيع المخصصات المالية في المحافظات وبين فروع التعليم لصالح التعليم الأساسي.</li> <li>- بدء تنفيذ استراتيجية التعليم الأساسي والعمل بمبادرة المسار السريع.</li> <li>- الاستمرار في إنشاء المدارس والتوسع في القائم منها وتخفيض الازدحام في الفصول وخاصة في المناطق الفقيرة والمحرومة.</li> <li>- إصدار اللائحة التنظيمية لقانون توحيد التعليم.</li> </ul>	<p><b>1. التعليم الأساسي:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- التوسع في إنشاء مدارس التعليم الأساسي، وتخفيف الازدحام في الفصول وتشجيع التحاق الإناث والحد من التسرب.</li> </ul>	<p><b>3- التعليم والتدريب</b></p> <p>رفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي مع تقليل الفوارق بين البنين والبنات وبين المناطق، وزيادة عدد المتحقين في برامج التدريب المهني وكليات ومعاهد التعليم الفني، بالإضافة إلى إعادة هيكلة التعليم العالي لتطويره بما يواكب التطورات العلمية والمعرفية واستيعاب الطلبة مع زيادة نسبة الطالبات.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة الطاقة الاستيعابية لمعاهد ومراكز وكليات التعليم الفني والتدريب المهني وفق احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.</li> <li>- تطوير التنسيق والشراكة مع القطاع الخاص وأصحاب العمل لتوفير فرص عمل مناسبة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعادة ترتيب أوضاع كليات المجتمع وإلحاقها بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني.</li> <li>- دعم وتشجيع برامج التعليم المستمر والتدريب من خلال الشراكة مع القطاع الخاص وأصحاب العمل.</li> </ul>	<p><b>2. التعليم الفني والتدريب المهني:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- إقامة منشآت التدريب الفني والمهني وإعادة تأهيل القائم منها.</li> </ul>	

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعادة النظر بقانون البعثات ووضع ضوابط صارمة لقصر الابتعاث على التخصصات النادرة.</li> <li>- إعداد سياسات تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم العالي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصدار قانون الجامعات الأهلية وإعداد استراتيجية التعليم العالي.</li> <li>- التركيز على إنشاء الكليات العلمية والتطبيقية وتوزيع التخصصات بين الجامعات.</li> <li>- بدء برنامج تطوير وتحديث نظم التعليم العالي.</li> </ul>	<p>3. التعليم العالي:</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطوير آليات التنسيق والتعاون بين أجهزة الدولة والمنظمات غير الحكومية بما يكفل مزيد من الفعالية في جهود حل المشكلات الأساسية التي تواجهها المرأة.</li> <li>- إصدار قرار مجلس الوزراء بتعديل القوانين التمييزية ضد المرأة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صدر القرار الجمهوري رقم (25) لسنة 2003 بإعادة تشكيل وتنظيم المجلس الأعلى للمرأة.</li> <li>- إقرار إستراتيجية تنمية المرأة.</li> <li>- تعديل قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية والخدمة المدنية وتنظيم السجون والأحوال المدنية والسجل المدني.</li> <li>- إعداد مشروع للاتجاهات العامة لتعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والعامة ومواقع صنع القرار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز قدرات المرأة الريفية والساحلية</li> <li>لزيادة الإنتاج الغذائي والحيواني وابتكار أنشطة تجارية.</li> <li>- زيادة مشاركة المرأة في الوظائف والأعمال المختلفة وإزالة التمييز المهني.</li> </ul>	<p><b>النوع الاجتماعي:</b> رفع مستوى مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والمشاركة السياسية وتعزيز دورها في التنمية.</p>
<b>البيئة والموارد الطبيعية:</b>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكمال البناء المؤسسي والهيكل التنظيمي للوزارة والمؤسسات التابعة لها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إنشاء وزارة المياه والبيئة.</li> <li>- صدور قرارات مجلس الوزراء بشأن الأوضاع المؤسسية والتشريعية والفنية والهيكلية لوزارة المياه والبيئة، وإنشاء الهيئة العامة لحماية البيئة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز القدرات الفنية وتطوير الأطر القانونية والإجرائية للمؤسسات البيئية.</li> </ul>	<p><b>1- البيئة:</b> تعزيز الإدارة البيئية للموارد الطبيعية وتمكين وإشراك المستفيدين وتشغيل الفقراء في المشاريع البيئية وتعزيز دور المرأة والشباب في المحافظة على البيئة.</p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكمال إجراءات تعديل قانون حماية البيئة والرفع إلى مجلس الوزراء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراجعة قانون حماية البيئة وفقاً للمتغيرات الجديدة وإجراء التعديلات اللازمة في لائحته التنفيذية.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مناقشة الخطة وإقرارها من قبل مجلس الوزراء ووضع الآليات والإجراءات لضمان تنفيذها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد وثائق ومقترحات وقرارات تتعلق بتنفيذ الخطة الشاملة لصون وتنمية مجموعة جزر سقطرى ورفعها إلى مجلس الوزراء.</li> </ul>		
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصدار قرار مجلس الوزراء بشأن الموافقة على خطة الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية في محافظة عدن، وإعداد دليل إرشادي للخطة.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الإعلان عن المحميات الطبيعية وإقرار الإستراتيجية من قبل مجلس الوزراء.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد مشاريع كل من استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي، ومسودة قرار إنشاء المحميات الطبيعية البرية والبحرية.</li> </ul>		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصدار القرار من مجلس الوزراء.</li> <li>- إعداد مسودة تشريعات تنظم استيراد وتراخيص المستوردين للمواد المستنفذة للأوزون.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد مشروع قرار مجلس الوزراء بشأن التحكم في المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، ورفعها إلى مجلس الوزراء.</li> </ul>		

الغاية العامة	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	إجراءات عام 2005
		<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصدار قرارات مجلس الوزراء بشأن الموافقة على انضمام بلادنا إلى بروتوكول كيوتو لحماية البيئة، وبروتوكول التحكم بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (بازل)، والاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تنفيذ إجراءات البروتوكولات.</li> <li>- تشكيل لجنة وطنية لإعداد تصور وآلية التنمية النظيفة.</li> <li>- تنفيذ إجراءات الاستراتيجية.</li> </ul>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد كل من مشروع الخطة الوطنية بشأن المواد العضوية الثابتة، وخطة التنفيذ الوطنية لاتفاقية استكهولم للمواد العضوية الثابتة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مناقشة مشروع الخطة وإقرارها من قبل مجلس الوزراء.</li> </ul>
		<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد مشروع إستراتيجية المرأة والبيئة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكمال إجراءات إقرار الاستراتيجية والبدء في تنفيذ برامجها.</li> </ul>
<b>2- الموارد المائية:</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز التشريعات المتعلقة بالمياه وتنمية الموارد المائية وحمايتها من التلوث.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصدار قرارات مجلس الوزراء بشأن كل من الموافقة على مشروع تعديلات بعض مواد قانون المياه، والحجر المائي.</li> <li>- إعداد الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه.</li> <li>- إعداد نظام التراخيص والتسجيل ومعايير ومواصفات حفر الآبار.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تفعيل قانون المياه وإصدار لائحته التنفيذية.</li> <li>- تقييم مستوى الأحواض والمناطق المائية وإنتاج الخرائط النوعية التفسيرية لواقع الأحواض المائية وإنشاء قاعدة معلوماتية عن الموارد المائية.</li> </ul>
<b>تحسين البنية التحتية:</b>			
<b>المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للتخفيف من الفقر وخاصة في الريف.</b>			
<b>1- الكهرباء:</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصلاح قطاع الكهرباء ودراسة التنظيم المؤسسي.</li> <li>- إنشاء محطات جديدة للتوليد، وإعادة تأهيل المحطات القائمة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد مسودة قانون الكهرباء، ورفعها إلى مجلس الوزراء والذي قام بإحالتها إلى اللجنة المختصة لدراسته.</li> <li>- استكمال إجراءات إرساء مناقصة محطة التوليد الغازية في مأرب على الشركة المنفذة.</li> <li>- تنفيذ بعض مشاريع التوليد من مصادر جديدة ومتجددة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكمال مراجعة قانون الكهرباء وإصداره.</li> <li>- إعداد استراتيجية الطاقة وكهرباء الريف.</li> </ul>
<b>2- الطرق:</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحقيق الربط الساحلي ووصل اليمن بشبكة الطرق العربية، وكذلك ربط المدن الثانوية ببعضها وبالمناطق الريفية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إعداد مسودة قانون الطرق.</li> <li>- التعاقد مع شركة استشارية دولية لإعداد وتجهيز الخطة العامة لشبكة الطرق وتصنيفها وتحديد الأولويات وترتيب الاحتياجات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكمال إجراءات إصدار قانون الطرق.</li> <li>- استكمال إعداد الخطة وتنفيذ مشاريع الطرق الريفية وفق أولويات تعتمد معايير الفقر المختلفة.</li> </ul>
الغاية العامة	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	إجراءات عام 2005
<b>3-النقل:</b>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصلاح قطاع النقل مع تعزيز دور القطاع الخاص.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- صدور قانون النقل رقم 30 لسنة 2003 لتنظيم النقل البري والشحن وإنهاء الاحتكار، وصدور بعض اللوائح التنفيذية للقانون.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استكمال المنظومة القانونية.</li> <li>- إعداد استراتيجية شاملة للنقل، تحد من ازدواج الإشراف وتضارب</li> </ul>

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
المسئوليات على المؤسسات المختلفة.			وتعزيز خدماته داخلياً وخارجياً لدعم
- تنفيذ القرار وإنهاء احتكار الناقل الوطني الوحيد للرحلات الجوية.	صدر قرار مجلس الوزراء رقم 168 لعام 2004 بالسماح للقطاع الخاص بتشغيل رحلات شحن جوية ابتداءً من العام 2005.		التكامل الاقتصادي ونمو أنشطة التجارة والتصدير.
- الترخيص لمكاتب وشركات خاصة في قطاع النقل.	صدر قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لحصر أصول المؤسسة العامة للنقل البري تمهيداً لخصخصتها.		
<b>الحماية الاجتماعية:</b>			
<p>- زيادة مشروعات المنشآت الصغيرة والقروض متناهية الصغر.</p> <p>- رفع كفاءة برامج ومشروعات شبكة الأمان الاجتماعي بشكل أكثر مهنية وتحويلها إلى برامج فاعلة.</p> <p>- زيادة فعالية التدريب والتأهيل والبناء المؤسسي ودفع القطاع الخاص للمساهمة في تقديم هذه الأنشطة.</p> <p>- توفير المرونة الكافية لاستثمار موارد الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات والمؤسسة وتنويع مجالات الاستثمار.</p>	<p>- توجيه المشاريع والخدمات نحو المناطق الأكثر فقراً مع التزام معايير الفقر أساساً للاستهداف وتوزيع الموارد وزيادتها.</p> <p>- التركيز على المشروعات المستقطبة للعمالة وعلى المنشآت الصغيرة والقروض متناهية الصغر.</p> <p>- تكثيف برامج حماية الأطفال والفئات ذات الاحتياجات الخاصة والأسر الفقيرة.</p> <p>- تكثيف برامج التأهيل والتدريب والبناء المؤسسي للجماعات والأفراد الفقراء وبالتركيز على المجموعات المعرضة للوقوع في الفقر.</p> <p>- زيادة عدد الحالات التي تستلم إعانات نقدية وفق قانون الرعاية الاجتماعية.</p> <p>- زيادة عدد الحالات المؤمن عليها لضمان الاستقرار الاجتماعي وتنويع استثمار أموال المؤمن عليهم.</p>	<p>- توسيع شبكة الأمان الاجتماعي كمنظومة متكاملة لتنمية البنية الأساسية والاجتماعية، وزيادة مخصصاتها.</p>	<p>تطوير شبكة الأمان الاجتماعي وتعزيز الترابط بين مكوناتها لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأقل حظاً وتوسيع نطاق التأمينات الاجتماعية.</p>

الغاية العامة	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	إجراءات عام 2005
<b>الإدارة والحكم الجيد</b>			
<b>تحقيق الإدارة والحكم الجيد لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وضمان مشاركة كافة فئات المجتمع وتعاون المانحين.</b>			
<p><b>1- القضاء والعدل:</b> تجسيد دولة النظام والقانون ومساواة أفراد المجتمع أمام القانون.</p>	<p>- تدريب وتأهيل أفراد السلطة القضائية، وإدخال نظم المعلومات وقواعد البيانات في أعمال الجهاز القضائي، وإنشاء محاكم نوعية متخصصة.</p>	<p>- إعداد مشروع قانون المعهد العالي للقضاء ومذكرته الإيضاحية. - بدء برنامج الدراسات العليا لتأهيل القضاة. - إعداد الدراسات وتصميم برامج الأنظمة الإدارية في أعمال الجهاز القضائي، والبدء بتنفيذها.</p>	<p>- إقرار الاستراتيجية الوطنية لتطوير وتحديث القضاء (2005-2015). - إقرار اللائحة التنظيمية لوزارة العدل ولائحة تنظيم مركز معلومات القضاء. - إصدار قرار بإنشاء مصلحة التوثيق والسجل العقاري وتبعيتها لوزارة العدل، وإنشاء الإدارة العامة للشرطة القضائية. - إقرار قانون الرسوم القضائية، وإصدار قانون المعهد العالي للقضاء. - مواصلة إنشاء محاكم متخصصة وتطوير المحاكم التجارية.</p>
<p><b>2- أجهزة الرقابة والمحاسبة:</b> مكافحة الفساد وحماية المال العام.</p>	<p>- تعزيز آليات مكافحة الفساد وحماية المال العام، وتطوير التشريعات القانونية واستكمال البناء المؤسسي.</p>	<p>- تشكيل لجان وزارية لتقديم تصورات حول قوانين حماية المال العام مثل قانون فترة تولى الوظائف الإدارية، وقانون براءة الذمة المالية. - صدر القانون رقم 35 لسنة 2003 بشأن مكافحة غسيل الأموال. - تشكيل لجنة عليا تعنى بقضايا المال العام ومكافحة الفساد برئاسة رئيس الوزراء، وإعداد مصفوفة المعالجات لقضايا المال العام ومكافحة الفساد. - تكليف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بمراجعة وتقييم الرقابة والتفتيش في وحدات الجهاز الإداري للدولة والمراجعة والتفتيش في وحدات القطاع الاقتصادي والرفع إلى مجلس الوزراء بالمقترحات.</p>	<p>- إقرار كل من قانون براءة الذمة المالية، وقانون تحديد فترة تولى الوظائف القيادية. - دراسة تعديل قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. - بدء تفعيل نشاط اللجنة العليا لمكافحة الفساد وحماية المال العام واللجان الأخرى الفرعية.</p>
<p><b>3- الخدمة المدنية:</b> تقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وضمان العدالة والشفافية وتطبيق معايير الأداء والاستحقاق.</p>	<p>- إعادة هيكلة وحدات الجهاز الإداري للدولة، مع الالتزام بالشفافية وتعزيز الرقابة.</p>	<p>- بدء برنامج إعادة الهيكلة في كل من مصلحة الضرائب، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. - إعداد مشاريع لوائح تنظيمية لـ 9 وحدات إدارية ودراسة مشاريع لـ 3 وحدات.</p>	<p>- استكمال برنامج إعادة الهيكلة في خمس جهات حكومية. - تقييم أداء وفعالية الصناديق الخاصة وإلغاء الصناديق التي لا يتفق أداؤها مع الأهداف التي أنشئت من أجلها. - إقرار تعديل كل من قانون التأمينات والمعاشات رقم (25) لسنة 1991، وقانون التأمينات الاجتماعية رقم (26) لسنة 1991. - بدء تنفيذ مشروع البطاقة والبصمة البيولوجية.</p>
<p><b>4- حقوق الإنسان:</b> تعزيز حقوق الإنسان بما يضمن حياة كريمة ولائقة للفرد.</p>	<p>- تطوير مؤسسات وآليات وبرامج الحماية الوطنية لحقوق الإنسان.</p>	<p>- إنشاء وزارة لحقوق الإنسان في إطار التشكيل الوزاري في مايو 2003، وإصدار لائحته التنظيمية.</p>	<p>- مراجعة مجموعة القوانين ذات العلاقة بحقوق الإنسان (قانون الإجراءات الجزائية، قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، قانون المنظمات الأهلية، القانون المدني).</p>

إجراءات عام 2005	مستوى التنفيذ في عامي 2003-2004	الإجراءات المتعلقة بالسياسات	الغاية العامة
<p>- إصدار قرار بتعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء خاص بمراجعة جداول الناخبين، ومواصلة دراسة التعديلات والمقترحات لتطويره.</p>	<p>- إجراء الانتخابات النيابية في موعدها بتاريخ 27 أبريل 2003.</p>	<p>- ضمان دورية الانتخابات والحقوق المتساوية.</p>	<p><b>5- الديمقراطية</b> والمشاركة السياسية: تعزيز الممارسات الديمقراطية حتى تصبح جزءاً من حياة المواطن</p>
<p>- وضع الاستراتيجية الوطنية لدعم اللامركزية وإقرارها. - إقرار مشاريع التعديلات لجميع القوانين واللوائح الأخرى التي تتعارض مع قانون السلطة المحلية.</p>	<p>- إنشاء العديد من المجمعيات الحكومية وتأسيسها. - بدء إنشاء شبكة معلومات وزارة الإدارة المحلية.</p>	<p>- توفير البنية الأساسية للسلطة المحلية وإزالة التعارض بين التشريعات القانونية.</p>	<p><b>6- السلطة المحلية واللامركزية:</b> نقل الصلاحيات للسلطة المحلية وتعزيز دورها الخدمي والتنموي والتخفيف من الفقر.</p>